((دور رخصة مهنة التدريس في ضوء اهداف التنمية المستدامة))

أ.م.د. عباس علي خلف
المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي
ec.edu.iq
Abbasyahoocom18@gmail.com

مستخلص البحث:

يعد مشروع رخصة مهنة التدريس من المشاريع الرائدة في تنمية قدرات المعلمين وتطوير قابلياتهم المهنية من أجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فهو بلا شك مشروع تنموي مبني على اسس وقواعد تتضمن مجموعة من المعايير الوطنية التخصصية والتربوية التي تصب في مصلحة تمهين المعلم وتدرجه في المستويات الوظيفية. ولذلك جاءت هذه الدراسة لتكون نافذة للتعرف على اهمية هذا المشروع في تطوير اداء المعلمين قبل الخدمة واثناءها إذ يستقي البحث اهميته كونه يسعى لتشخيص المشكلات والمعوقات التي تواجه تدريب المعلمين في العراق، وعدم وجود معايير وطنية لتحديد ما يراد من المعلم معرفته، والقصور في الاجراءات الفنية التي تعطي لمشروع الرخصة المقبولية والاعتراف من الاكاديميات والمنظمات العالمية المعنية بقضايا التنمية ومعايير الجودة، فضلا عن ندرة الدراسات والبحوث العراقية بهذا الشأن، وقد حددت مشكلة البحث بسؤالين مهمين هما: كيف يمكن لمشروع رخصة مهنة التدريس الاسهام في رفع كفاية اداء المعلمين؟ وما هو اثر ذلك في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟ عن طريق الاجابة عن هذين السؤالين تكمن الاهمية النظرية للبحث فهو إستجابة لمتطلبات التنمية المهنية المستدامة في تعليم عالي المستوى على وفق متطلبات الاستراتيجية الوطنية 2023-2031 في العراق، والاهمية التطبيقية في تقديم صورة متكاملة للمشروع رخصة ودوره في بناء قدرات المعلمين المهنية مع الزمن، للخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل هذا المشروع وتطوير برامج التدريب والتنمية المهنية لتطبيق اعلى معايير الجودة في ظل التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: رخصة مهنة التدريس، التدريب، التدريب ما قبل الخدمة، التنمية المستدامة، التنمية المهنية المستدامة.

المقدمة:

تعد مهنة المعلم واحدة من أهم المهن التي عرفتها البشرية منذ القدم، فهي رسالة نبيلة قبل أن تكون مهنة أو حرفة، لان الله تبارك وتعالى انما أرسل رسله بالحق ليكونوا مبشرين ومنذرين يعلمون الناس احكام الدين في العبادات والمعاملات ويحثونهم على طلب العلم والمعرفة، وقد جاء في الذكر الحكيم مايشير الى ذلك بقوله جل جلاله: { لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}
(آل عمران164). هذه الاية وامثالها كثير تأتي في سياق أهمية دور العلم والمعلم في الحياة، فكان الرسول محمد صلى الله عليه وآله المعلم الاول في الاسلام الذي أكد على اهمية التعليم بوصفه نافذة من نوافذ الوصول الى تحقيق اهداف الحياة المثلى، لذلك جاءت المؤسسات التربوية والتعليمية لتجسد هذه الغاية وتحقق الاهداف السامية التي من شأنها تنشئة جيل واعٍ مؤمن بقضايا وطنه ملتزم بالقيم الاخلاقية والتربوية، متحدٍ لجميع الصعوبات التي تعترضه، قادر على اتخاذ القرار المناسب لحل المشكلات التي تصادفه. وقد يسأل سائل هل مهنة التدريس مهنة من لا مهنة له؟ قطعا ستكون الاجابة بالنفي لان هذه المهنة تتميز عن غيرها من المهن -وان جمعت بين العلم والفن-، فان لها قواعد

وأسساً تربوية وقوانين ونظماً تحدد اطارها العام، فالمعلم هو الذي يوجه الطلبة ويرشدهم ويعلمهم فنون القراءة والكتابة ويحثهم على طلب العلم، فمهنته بذلك انما تمثل مهنة مقدسة لأهميتها في بناء الانسان وتقويم المجتمعات. ولعل من قبيل الموازنة ان نذكر ان اغلب المهن في العراق مثل الطب والصيدلة والمحاماة لا يمكن لمن يحصل على المؤهل الاكاديمي فيها ان يمارس مهنته ضمن تخصصه من دون الحصول على رخصة ممارسة المهنة من مؤسسات الدولة المعنية بذلك او عن طريق النقابات الا المعلم فانه يتخرج من الكلية ليذهب مباشرة الى السلك الوظيفي، واذا ما وازنا بين حجم الضرر الذي يسببه خطأ طبي او خطأ في صرف وصفة دواء معين على حياة مريض واحد مقارنة بحجم الضرر الذي يحلقه المعلم غير المؤهل او غير المتخصص فانه بلا شك سيكون ضرره اكبر لانه يعنى بتربية نشء كامل له ميوله واتجاهاته في المجتمع.

ولذلك تعمل الدول وبشكل دائم على تطوير مؤسسة التعليم والارتقاء باركانها التكاملية الثلاثة (المعلم، والطالب، والمناهج) وذلك بوضع معايير وطنية لرخصة التدريس التي ينبغي ان يلتزم بها المعلم بوصفه اهم هذه الاركان لانه يمثل حجر الزاوية فهو الذي يعطي العملية التعليمية رونقها الخاص كونه يملك التأثير الذي يسهم في خلق مناخ صفي ايجابي يشجع الطلبة على النقاش وطرح الافكار ويحفزهم على المزيد من العطاء والمثابرة لينمي في داخلهم القدرة على تطبيق ما تعلموه في حياتهم ليكونوا فاعلين ومنتجين، وأن قيام المعلم بوظيفته على أحسن وجه لا يتم الا بتوفر عناصر عدة منها ما هو مادي و منها ما هو مهني، والأخير مرتبط أرتباطا وثيقا بالتدريب والتأهيل، ومن هنا فقد وضعت الاتجاهات الحديثة في مجال تطوير اداء المعلمين في حساباتها تطبيق معايير الجودة في كفايات المعلمين الخاصة بمزاولة مهنة التدريس عن طريق الرخصة المهنية.

وقد اشتمل البحث على ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الاول على مقدمة وعرض لمشكلة البحث وأهداف البحث وأهميته ثم حدود البحث ليختم المبحث بتعريف لبعض المصطلحات والكلمات مفتاحية، ليبدأ المبحث الثاني بالاطار النظري ومفهوم رخصة التدريس وعرض لأهم المبررات التربوية والاقتصادية، ثم تناول عددا من المتطلبات المهمة التي يحتاجها مشروع رخصة التدريس ليختم باهمية رخصة التدريس في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، اما المبحث الثالث فقد تناول الاطار الاجرائي أي مايتعلق بمنهجية الدراسة واجراءاتها مبينا اهمية دور اداة البحث الاستبانة ومحاورها ليختم بتحليل النتائج ومناقشتها، ثم يأتي دور التوصيات لتكون بمثابة خارطة طريق للمشروع يتبعها عدد من المقرحات المهمة لتعزيز الادوار التي يؤديها تطبيق مشروع رخصة مهنة التعليم في رفع كفايات اداء المعلمين وأثر ذلك في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

اولا: مشكلة البحث:

ان رخصة مهنة التدريس تاتي استجابة للفجوة الحاصلة بين النظرية والتطبيق ومعالجة القصور في برامج اعداد المعلمين قبل الخدمة، إذ ليس كل من يتخرج من الكلية يكون صالحا لممارسة التدريس (الزهراني: 2022، 516) وقصور طرق التدريب ونوعيتها والاساليب والوسائل المستخدمة في تدريب المعلمين وتنمية قدراتهم وتقويم تلك البرامج، فضلا عن الضعف في التركيز على مشكلات المعلمين وعدم تقدير الاحتياجات التدريبية بشكل عملي مع اعتماد عناصرها على محتوى تقليدي غير فاعل بعيد عن اكساب المعلم مهارات التميز والفعالية التي تخلق منه معلما قادرا على احداث التغيير في داخل المدرسة، فضلا عما تعانيه مؤسسات التدريب من عدم توافر التخصيص المالي المناسب لبرامج التدريب وتخلف البنى التحتية للبيئة التدريبية، ووجود المعيقات الادارية مثل القوانين والتعليمات التي تمنع اشراك المعلمين في الدورات التدريبية والورش الفعالة اثناء العطل

الرسمية (نصف السنة والعطلة النهائية) مع انشغال المعلمين طيلة العام بمهام التدريس وما يرافقها من اجراءات الاختبارات والمراقبة والاشراف عليها، لذلك جاءت مشكلة البحث لتطرح السؤالين التاليين:

1- كيف يسهم مشروع رخصة مهنة التدريس في رفع كفاية اداء المعلمين؟

2- ماهو اثر ذلك في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟

ثانيا: اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:

1-3-1- التعرف على اهمية مشروع رخصة مهنة التدريس ودورها في تطوير اداء المعلمين.

1-3-2- التعرف على اهداف التنمية المستدامة.

1-3-3- دور التدريب وأهميته في تنمية قدرات المعلمين في ظل اهداف التنمية المستدامة.

1-3-4- الخروج بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تفعيل التدريب والتنمية المهنية وتطبيق معايير الجودة في ظل التنمية المستدامة.

1-3-5- تطبيق معايير رخصة مهنة التدريس الوطنية من ضمن شروط منح الرخصة للفئات المستهدفة.

1-3-6- تطبيق وزارة التربية لمشروع رخصة مهنة التدريس في العراق على وفق الشروط والمعايير المحددة وتكون المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذا المشروع.

ثالثا: اهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في جوانب أساسية عدة، من بينها أنها تؤكد على ضمان جودة التعليم عن طريق مساعدة المعلمين في أمتلاك المهارات اللازمة لممارسة مهنة التدريس، مما يسهم في رفع مستوى التعليم وتجعل من مهنة التدريس ليس مجرد مهنة، بل مشروع قائم على وفق معايير أكاديمية وتربوية، مما يشجع المعلمين في السعي بالانخراط في التدريب المستمر، والتطوير المهني وتبني أحدث الاساليب التربوية والنفسية في التعامل مع الطلبة، فيؤدي الى تحسين مخرجات التعليم وتحقيق الاهداف التربوية التي جاءت ضمن خطط الوزارة بعيدة المدى، فضلا عن أنها تجعل من مهنة التدريس مهنة ذات امتيازات تحقق العدالة في أختيار المعلمين بناء على الكفاءة المهنية بعيدا عن الاعتبارات الشخصية والمحسوبية، مما يعزز ثقة أولياء الامور بالمؤسسة التعليمية ومن ثم يعزز مكانة المعلم وسط المجتمع، كما جاءت أهمية البحث في جانبين مهمين هما:

1- الاهمية النظرية: جاء هذا البحث كإستجابة لمتطلبات التنمية المهنية المستدامة في تعليم عالي المستوى على وفق متطلبات الاستراتيجية الوطنية 2023-2031 في العراق.

2- الاهمية التطبيقية:

أ- تقديم صورة متكاملة لأهمية مشروع رخصة مهنة التدريس ودورها في بناء قدرات المعلمين المهنية مع الزمن.

ب- يسهم هذا البحث في حل المشكلات التي تواجه التدريب، وتوظيف الانفجار المعرفي (تكنولوجيا التعليم) في الانشطة التدريبية.

ج- تعريف المعلمين بأهمية التنمية المهنية في الحصول على رخصة مهنة التدريس عن طريق التدريب المكثف.

د- يعد استجابة للحاجة الماسة في تطبيق معايير الجودة في التعليم تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

ه- تشجيع المؤسسات المعنية بالتدريب بضرورة تصميم برامج تدريبية تحقق اهداف التنمية المستدامة

و- بيان اهمية مشروع رخصة مهنة التدريس في رفع القدرات والمهارات وزيادة فاعلية التعليم والعملية التربوية وحث اصحاب القرار على العمل بموجب شروطها ومعاييرها.

رابعا: حدود البحث:

1- الحد الموضوعي: وضع اطار نظري عن دور التدريب ضمن مشروع رخصة مهنة التدريس في تطوير الكفايات الوظيفية عند المعلمين وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

2- الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على واقع التدريب في المديرية العامة لإعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي والاقسام التابعة لها في مديريات التربية العامة .

3- الحد الزماني: العام الدراسي 2024-2025.

4- الحد البشري: تألف الحد البشري لمجتمع الدراسة من معلمي ومدرسي مواد العلوم الاجتماعية في مدارس المديريات العام للتربية في محافظة بغداد .

خامسا: مصطلحات الدراسة:

1- رخصة مهنة التدريس: تعرف الرخصة بانها وثيقة تصدر من جهة حكومية خاصة (هيئة أو مؤسسة)، على وفق معايير وأجراءات محددة تؤهل المستفيد منها مزاولة مهنة التدريس، بحسب مستويات وتوقيتات زمنية محددة. (هيئة تقويم التدريب والتعليم، 2017: 5)

ويمكن للباحث ان يعطي تعريفا اجرائيا لرخصة مهنة التدريس بانها مشروع يستند الى معايير وطنية يتم عن طريقها تحديد ما يريد المعلم المتخرج حديثا من كليات التربية معرفته للقيام بواجباته عن طريق برامج تدريبية مكثفة تشتمل على المجال التربوي والتخصصي، لاكسابه الخبرات والمواقف التعليمية التي تؤهله ان يكون قادرا على ادارة الصف بشكل احترافي وتطبيق معايير طرائق التدريس الحديثة واساليب العرض، والتوظيف الامثل لوسائل التعليم، فضلا عن اتقانه الوظائف الاساسية لتكنولوجيا التعلم وتقنياتها، وكذلك تدريب المعلمين اثناء الخدمة من أجل تطوير قدراتهم للتدرج في المستويات الوظيفية.

2- التدريب: هو عملية اعداد الفرد ليصل الى مستوى من الترقي في فرع من فروع المعرفة، ومساعدته في تطوير قدراته لتحقيق مزايا اكثر له وللمجتمع، ويندرج في اطار الجهد المخطط الذي يؤدي الى تغيير سلوك ومهارات الافراد بفئاتهم الوظيفية كافة، وتوجهاتهم وآرائهم عن طريق برامج تدريبية وإرشادية مختلفة لأداء الأعمال المطلوبة وفقا لمعايير العمل بشكل مقبول.(البدري،2017: 2)

ويختلف التدريب عن التعليم كونه يقوم باعداد اولئك الافراد وتأهيلهم لاداء مهام واعمال معينة بإتقان وكفاءة، وممارسة تخصصات تتطلبها طبيعة العمل المتطور، بينما يهتم التعليم بتوسيع مدركات الدارسين وتزويدهم بالخبرات العامة والنظريات الاساسية. (حمدان، 2007: 49)

3- التدريب قبل الخدمة: هو ذلك التدريب الذي يتم داخل أو خارج مكان العمل يستهدف الموظفين حديثي الخبرة على وفق برنامج خاص لتأهيلهم للتأقلم مع بيئة العمل، وعند اجتياز اختبار البرنامج التدريبي المعد يتم تعينه في احدى الوظائف التي تناسب المهارة التي اكتسبها.(البدري،2017: 5).

4- التنمية المستدامة: وردت تعريفات عدة للتنمية المستدامة منذ ظهور هذا المصطلح أواخر القرن العشرين، إذ جاء في سياق علاقة التنمية بالبيئة بانها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(تقرير مستقبلنا المشترك)، ثم تطور هذا المفهوم بحسب ما ورد في اجندة القرن الحادي والعشرين وصارت تعرف بانها التنمية التي تسمح باستعمال الموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها كليا أو جزئيا (our common future).

ومما تجدر الاشارة اليه ان التنمية المستدامة هي عملية تؤطر لضرورة تحقيق النمو في الجوانب الانسانية كافة سواء الاقتصادية او الاجتماعية بما يتناسب وقدرات البيئة في اطار متكامل، لذلك فان مفهومها يقوم بالاساس على مبدأين: الاول هو استعمال اسلوب النظم في اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج، والثاني هو تدعيم المشاركة في رسم هذه الخطط ومتابعتها.(غانم، د ت:2).

5- التنمية المهنية المستدامة: يقصد بها تلك العملية المنظمة والمستمرة والهادفة للانتقال بالملاك التربوي الى مستويات افضل وذلك عن طريق الوسائل المتاحة التي يمكنها من التواصل مع المستجدات التي تطرأ في المجالات كافة وتعامل المؤسسات والهيئات التعليمية بجهود مقصودة من أجل تنمية قدرات العاملين مهنيا بما يحقق اهداف المؤسسة، وتشمل جميع الخبرات والمواقف التعليمية التي يزود بها المعلمون من أجل احداث تغيير في سلوكهم بما يؤدي الى تحقيق الاهداف التربوية على وفق ما تنشده اهداف التنمية المستدامة. (محمد،2010، 105-106).

سادسا: الدراسات السابقة:

افاد الباحث خلال كتابته لبحثه هذا من عدد من الدراسات السابقة التي اختصت بهذا الشأن، التي كان لها الدور البارز في دعم واسناد البحث بالمعلومات القيمة والمسندة الى المصادر الاصيلة، وقد اختار الباحث اربع دراسات هي:

1- دراسة د. محمد غنيم سويلم بعنوان (الترخيص المهني للمعلم في مصر: رؤية مقترحة في ضوء بعض الخبرات العالمية)، إذ أعتمد الباحث على المنهج الوصفي النظري في تحليل الاطار الفلسفي لتمهين التعليم والترخيص لمزاولة مهنة التدريس، وعرض بعض النماذج العالمية الرائدة في هذا المجال.

هدفت هذه الدراسة الى انتقاء العناصر الجيدة للعمل في مهنة التعليم عن طريق وضع رؤية مقترحة للترخيص بحيث لايسمح بمزاولة مهنة التدريس الا لمن أعد لها اعدادا جيدا واكتسب المهارات والخبرات المطلوبة، وقد خلصت الدراسة الى رؤية مقترحة للترخيص المهني للمعلم في مصر على وفق مراحل تشمل الاعداد ما قبل الخدمة ومرحلة الممارسة، وجاء ضمن توصيات الباحث انه لابد من توافر عدد من الشروط والمعايير لكل مرحلة تضمن عن طريقها تمهين التعليم.

2- اما الدراسة الثانية فكانت للدكتورة اميرة سعد الزهراني بعنوان (دور الرخصة المهنية في تطوير أداء المعلم من وجهة نظر معلمات العلوم بمدينة مكة المكرمة) المنشورة في مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية الصادرة عن جامعة تعز، إذ هدفت الدراسة الى التعرف على دور رخصة مهنة التلعيم في تطوير أداء المعلم من وجهة نظر معلمات العلوم بمكة المكرمة، حيث استخدت الباحثة المنهج الوصفي المسحي بتطبيق استبانة تضمنت ثلاثة محاور مما وفرت النتائج احصائيات دقيقة اثبتت أهمية دور الرخصة في تطوير اداء المعلم.

3- وجاء الدراسة الثالثة مشتركة مابين د. رندة عيد شرير و د. مروان وليد المصري تحت عنوان (تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين في ضوء بعض التجارب الاقليمية والعالمية المعاصرة)، إذ هدفت الى تقديم تصور مقترح لتطوير الترخيص لمزاولة مهنة التدريس من أجل ضمان اختيار أفضل العناصر وحماية المهنة من العناصر متدنية الكفاءة والمهنية، وقد جاءت هذه الدراسة في اطار من التأصيل والتحليل التاريخي والفلسفي لمشروع الترخيص لمزاولة مهنة التعليم والاستفادة من تجارب الدول الاخرى، إذ استخدم الباحثان المنهج الوصفي لتخلص الدراسة الى تقديم تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين، ثم تأتي التوصيات شاملة لتعزز ما ينبغي مراعاته لنجاح التطبيق.

4- دراسة طلال سعد المطيري بعنوان (آراء المعلمين تجاه رخصة مزاولة مهنة التدريس) التي نشرت في مجلة العلوم التربوية في الكويت، حيث هدفت الى معرفة اراء المعلمين تجاه مشروع الرخصة، وتحديد مبررات تطبيق هذا المشروع وقيمته التربوية والوقوف على المخاوف والمعوقات التي يمكن ان تواجه هذا المشروع عن طريق طرح مجموعة من الاسئلة عن القيمة التربوية والفائدة المرجوة من تطبيق هذا المشروع.

ولا يفوت الباحث ان يذكر ان البحث قد تناول عدداً لابأس به من المصادر التي تناولت هذا المشروع ولكن لمتطلبات النشر وغيرها فضل الباحث ان يتناول موضوع الدراسات السابقة بشيء من الاختصار.

المبحث الاول: مفهوم الرخصة ومبرراتها وما تتطلبه في ضوء اهداف التنمية المستدامة

اولا: مفهوم رخصة مهنة التدريس

ينبغي الاذعان الى فكرة ان اصلاح اي مجتمع لايمكن ان يتم الا باصلاح المنظومة التربوية والتعليمية فيه، وان صلاح النظام التعليمي مرهون بمدى تطور المعلم وامتلاكه لاداوته وقدرته على أداء مهامه على أكمل وجه، إذ لا جدوى من جودة المناهج، أو تنظيم الادارة، أو العناية بالتوجيه والاشراف من دون ان يكون هناك معلم احسنت المؤسسة التربوية اعداده وتأهيله.

(سويلم، 2011: 65)

لذلك ياتي مشروع رخصة مهنة التدريس كواحد من اهم المشاريع الحديثة التي افرزتها الحاجة الملحة لتمهين التعليم وجعله في اطار من السياسة التعليمية القاضية برفع كفاءة المعلمين وترقيتهم في العمل الوظيفي، إذ عرفت الرخصة من عدد من الباحثين من بينهم (شرير والمصري،2017: 323): بانها تصريح قانوني يؤيد أهلية المعلم وكفاءته في مزاولة مهنة التدريس ويحمي المجتمع التربوي من المعلمين غير الاكفاء. بينما يؤكد (سويلم،2011: 69) على ان رخصة ممارسة مهنة التدريس هي الالية التي يضمن بمقتضاها حصول المعلم على قدر مناسب من المعارف والمهارات والكفايات الفنية التي يمكن عن طريقها تحقيق اهداف العملية التعليمية وفي ذات الوقت يتم بمقتضاها حماية مهنة التدريس من العناصر الدخيلة قليلة الخبرة والكفاءة.

كما عرفها (الحربي والمنيع،2015: 195) بانها اجازة مهنية دائمة او مؤقتة تؤهل الحاصل عليها من القيام بمهنة التدريس في ضوء مؤهلاته المهنية والعلمية وعلى وفق معايير مهنية محددة.

ومن هنا فان مشروع رخصة مهنة التدريس تعد حاجة ملحة وضرورية من أجل تمهين التعليم وايجاد ضوابط وأسس لاستقطاب المعلمين الكفوئين على وفق معايير خاصة تشمل مجالات التدريس والتدريب والتعليم المستمر(المطيري،2017: 128).

ثانيا: مبررات مشروع رخصة مهنة التدريس

يمكن حصر المبررات الرئيسة لمشروع رخصة مهنة التدريس ضمن مجالين هما: المبررات التربوية والاجتماعية والمجال الثاني المبررات التنموية الاقتصادية.

المجال الاول: المبررات التربوية والاجتماعية

في ظل السعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، على صعيد الاهداف التربوية والاجتماعية تكمن مبررات عدة لتطبيق مشروع رخصة التعليم، من أهمها هو الحفاظ على شرف المهنة وقدسيتها، فهي من المهن النبيلة التي عرفتها البشرية والاجدر ان يكون لها ضوابط تحدد مميزات العاملين بها ومن هذه الضوابط هي رخصة مهنة التدريس التي تمنع انخراط الافراد غير المؤهلين بالعمل في هذه الوظيفة ومن ثم نفند مايروج له من قول بان مهنة التدريس مهنة من لا مهنة له(الغثبر،2020: 205)، فضلا عن تحقيق توظيف امثل للموارد البشرية من خريجي كليات التربية والمعاهد المعتمدة والكليات

الساندة (الاداب والعلوم) والذي يتم عن طريق زجهم في الدورات التدريبية التي يتدرج فيها المعلمون الى ثلاث رتب وظيفية من معلم ممارس الى معلم متقدم وآخرها معلم خبير(هيئة تقويم التعليم والتدريب: 2017، 22)، يتمكن من استخدام الموارد التعليمية بشكل ابداعي ابتكاري ويمتلك القدرة الفائقة على تسخير الموارد المتاحة والادوات والبرامج التي تدعم الادارة الصفية وتطبيق استراتيجيات التدريس الحديثة بما يتناسب والاهداف التربوية والتعليمية، وكذلك يمكن ادراج مبررات عدة في هذا الجانب منها:

1- ضمان استقطاب ملاك تربوي مؤهل قادر على تحقيق الاهداف التربوية المرسومة في ظل اهداف التنمية المستدامة.

2- تأكيد التكامل بين الاعداد الاولي للمعلم قبل الخدمة وبرامج التطوير المستمر قبل الخدمة واثناءها (المفرج وآخرون،2007: 36).

3- الاستفادة من الموارد البشرية العراقية المتاحة داخل النظام التعليمي وخارجه، واعداد القيادات التربوية والتعليمية للانتقال بالتعليم الى مراحل متقدمة.

4- تطوير قدرات المعلمين والمدرسين وتنمية مهاراتهم في مجال التدريس قبل الشروع بتعيينهم في وزارة التربية.

5- رفع جودة التعليم والتطوير المؤسسي في المدارس الحكومية والاهلية في ظل اهداف التنمية المستدامة.

6- يعد مشروع رخصة التدريس نافذة جديدة تتابع عن طريقه وزارة التربية المؤسسات التعليمية وتقيم العاملين فيها.

7- تدريب المعلمين على تمهين التعليم الحديث وتطبيق معايير التحول الرقمي ومهارات تعليم التفكير.

المجال الثاني: المبررات التنموية والاقتصادية

ان مشروع رخصة مهنة التدريس يلبي متطلبات الاهداف التنموية التي أكدت عليها بنود (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2022-2031، 43) اذ رصدت واقع نظام تدريب المعلمين وقيمته بانه يفتقر الى الرؤية الاستراتيجية والموارد المالية المناسبة لتلبية الاحتياجات التدريبية للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها وأكدت على مجموعة من الاسباب المؤدية الى ذلك منها ان التخصيص المالي لتدريب المعلمين ضمن بنود الموازنة العامة غير واضح وغير كافٍ، وفي اغلب الاحيان يعتمد على التمويل الخارجي إذ لاتوجد جهة مسؤولة تتبنى مشاريع التدريب الرصينة في الوقت الذي تفتقر المشاريع المنفذة الى الرصد والتقييم وقياس الاثر لمعرفة ملاءمة تلك البرامج وجودتها، كما ان الاقسام المعنية بتدريب المعلمين تعاني من ضعف في البنى التحتية ونقص في التجهيزات المادية وعدم تنمية قدرات قادة التدريب فيها؛ فضلا عن ذلك فان ترقيات المعلمين تستند الى سنوات الخدمة وليس على كفاءة الاداء. لذلك تأتي اهمية مشروع رخصة مهنة التدريس من حيث التنمية الاقتصادية بانها احد المشاريع التي تسهم في تعظيم موارد الدولة عن طريق ما يستحصل من رسوم تكون كفيلة بدعم قطاع التدريب وتحسين البنى التحتية للمراكز المهنية، كما تسهم في تحقيق التوازن في سوق العمل وبناء معايير جديدة للتنافس مما يؤدي الى تحقيق جزء من الاستراتيجية الوطنية في التنمية المستدامة والبرنامج الحكومي الخاص بتمكين الموارد البشرية، وتحقيق اهداف التخطيط الاستراتيجي للدولة.

ثالثا: متطلبات مشروع رخصة مهنة التدريس

بما ان رخصة مهنة التدريس وثيقة تصدر من هيئة حكومية خاصة على وفق معايير واجراءات فنية محددة تؤهل المستفيد منها لمزاولة مهنة التدريس بحسب مستويات وتوقيتات زمنية محددة(هيئة تقويم التعليم والتدريب: 5) فانه لابد من وجود متطلبات لتطبيق هذا المشروع في العراق. ومن بينها:

1- المتطلبات الادارية:

يحتاج مشروع رخصة مهنة التدريس الى متطلبات ادارية تتضمن وجود مؤسسة وطنية معنية بمنح تراخيص العمل في وزارة التربية وتتمثل في (المديرية العامة لاعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي) التي يقع على عاتقها تأسيس شعبة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية تتبع لها وحدات ادارية مشتقة من شعب التدريب في اقسام الاعداد والتدريب في المديريات العامة للتربية في المحافظات كافة، تكون مهامها تنظيم عمل اللجان وتقسيم العمل الاداري واستقطاب المتقدمين وتوزيعهم وتحديد التوقيتات الخاصة بالدورات والاختبارات وكل ما يتعلق بالاجراءات الادارية.

ولعل مايمكن ذكره في هذه الجزئية كمثال هي تجربة الولايات المتحدة في هذا الصدد، إذ اعلنت الاكاديمية الوطنية للتعليم عام 2005م عن تشكيل لجنة (تربية المعلم) مكونة من مجموعة من المعلمين الخبراء والممارسين وعدد من الباحثين في مجال التربية وعلم النفس، كان دورها تصميم وتحديد مجموعة من المفاهيم والافكار الاساسية التي ينبغي على كل معلم معرفتها وفهمها لتحقيق الممارسة المهنية الفعالة للتدريس(الطنيجي، 2008م، 17).

2- المتطلبات الأكاديمية:

ان أهم ما يحتاج اليه مشروع رخصة مهنة التدريس هو وجود مدربين اكاديميين مؤهلين تأهيلا صحيحا ممتلكين لادواتهم التدريبية على وفق رؤية واضحة في تسيير عمليات التدريب واجراء الانشطة اللازمة لتطوير قدرات المعلمين في الجانبين التربوي التخصصي وتعزيز الجوانب الايجابية فيهم، وهذا ما أكدت عليه التقارير الصادرة من منظمة اليونسكو بهذا الصدد.(محمد، 2014 ، 280).

3- المتطلبات الفنية:

يتطلب مشروع رخصة مهنة التدريس وجود ملاك فني متخصص في اعداد البرامج التدريبية وتصميم الحقائب الخاصة ببرنامج الرخصة، مع رصد جميع التطورات الحاصلة في قطاع التدريب واعتماد المؤهلات العليا في تلك البرامج، والعمل على وضع وصياغة معايير وطنية خاصة برخصة مهنة التدريب تلبي حاجة المعلمين في بناء قدراتهم على اسس موضوعية تراعي المرونة ويمكن تطبيقها على ارض الواقع.(محمد، 2024: 745)

4- المتطلبات القانونية والمالية:

يقتضي منح شهادة رخصة مهنة التدريس لطالبها وجود اطار قانوني رصين ينظم العملية بما يتوافق مع النظم والقوانين والتعليمات النافذة، فأصدار نص قانوني يضيف للمشروع القوة ويحقق المصداقية والثبات، لاسيما وأنه يحتوي على جنبة مالية تقرر بموجبها فرض رسوم من طالبها.

رابعا: رخصة مهنة التدريس والتنمية المستدامة

اشرنا فيما سبق لمفهوم التنمية المهنية المستدامة وقلنا انها تلك العملية المنظمة والمستمرة والهادفة للانتقال بالملاك التربوي الى مستويات افضل وذلك عن طريق الوسائل المتاحة التي يمكنها من التواصل مع المستجدات التي تطرأ في المجالات كافة وتعامل المؤسسات والهيئات التعليمية بجهود مقصودة من أجل تنمية قدرات العاملين مهنيا بما يحقق الاهداف التربوية والتعليمية، ومن هذا المنطلق فان فقد ركزت التنمية على التعليم الجيد وجعلته في سياق الهدف الرابع من اهدافها التي

وضعتها الامم المتحدة في العراق، إذ ان ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة هو غاية الوصول الى تحقيق اهداف الجودة الشاملة (تقرير مكتب التنسيق الانمائي في العراق). وقد شخصت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق في البند (3-3-6 مؤهلات المعلمين:43) نظام تدريب المعلمين في العراق بأنه يفتقر الى الرؤية الاستراتيجية والموارد المالية المناسبة لتلبية الاحتياجات التدريبية للمعلمين قبل الخدمة واثناءها ووجدت ان لذلك اسبابا عدة، منها أن التخصيص المالي لتدريب المعلمين وتطوير البرامج ضمن الموازنة العامة غير كافٍ ولا يحقق الحد الادنى من المخرجات، وأن البنى التحتية للمديرية العامة لاعداد المعلمين والتدريب والتطوير التربوي لاتنطبق عليها مواصفات البيئة التدريبية المثالية، سواء من حيث الموارد المالية والمادية، وأن ما ينفذ من دورات تدريبية تطويرية لا يخضع لمعايير قياس الاثر والمتابعة ومن ثم تفتقر الى الرصد والتقييم، فضلا عن ان ترقيات المعلمين لا تخضع لكفاية الاداء بل على اساس سنوات الخدمة، في الوقت الذي أكد (التقرير السنوي لمنظمة اليونسكو:3) الخاص برصد التعليم ان قياس جودة أي نظام تعليمي في العالم يتم عن طريق قياس مستوى اداء المعلمين، وقد اثبتت الدلائل ان مستوى التعليم يتناسب طرديا مع دعم وتطوير قدرات المعلمين، لذلك فقد كثفت بعض الدول نشاطها في دعم المعلمين وتحسين أدائهم عن طريق التدريب قبل الخدمة وأثناءها.

ومن هذا المنطلق يجد الباحث ان تطبيق مشروع رخصة مهنة التدريس في العراق كفيل بان يجعل برامج التدريب الخاصة بها تحقق أهم اهداف التنمية المستدامة لتصبح انعكاساً لبرامج واساليب الاعداد قبل الخدمة وبذلك نضمن بناء علاقة وثيقة بين برامج أعداد المعلمين قبل الخدمة وتنمية قدراتهم اثناءها وهذا ما يعرف بـ (تمهين المعلم) فنحقق بذلك التكامل المطلوب.

(المفرج وآخرون،2007: 37)

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأجراءاتها

1- منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بوصفه اكثر ملاءمة من غيره في مثل هكذا دراسات ، بيد انه لا يتوقف فقط عند تحديد ملامح المشكلة ووصفها بل ان أهميته تكمن في شرح الحقائق التفصيلية عن الحالة المدروسة فيتمكن الباحث من التشخيص الدقيق وتقويم العلاقات بين ابعادها المختلفة.(شحاته وآخرون، 2003: 70) وفهم الدور الحقيقي الذي يمكن ان يؤديه مشروع رخصة مهنة التدريس في ضوء اهداف التنمية المستدامة.

2- مجتمع الدراسة: اختار الباحث مجتمع الدراسة لمعرفة اهمية الدور الذي يؤديه مشروع رخصة مهنة التدريس في بناء قدرات المعلمين لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم ومن ثم تحقيق اهداف التنمية المستدامة، من معلمي ومدرسي المواد الاجتماعية بوصفهم الاقرب الى الواقع الاجتماعي والاقتصادي وما يرتبط ذلك بمجالات متعددة من المواد التعليمية ضمن نطاق المدرسة وعلاقة ذلك بالمجتمع بصورة مباشرة، وقد صمم الباحث استبانة لهذا الغرض على وفق استمارة البيانات التي يوفرها محرك جوجل (Google forms) وتم عرضها عينة عشوائية بلغ عددهم (100) معلم ومدرس من الرقعة الجغرافية للمديريات العامة للتربية في محافظة بغداد، ومن ثم تحميلها في مجموعة الواتساب الخاصة بمعلمي ومدرسي الاجتماعيات ليتم الاجابة عن اسئلتها من قبلهم بشكل سلس ويسير.

الجدول رقم (1) يبين تركيبة مجتمع الدراسة من حيث بعض المتغيرات

ت	متغير العينة التي عددها (100) معلم ومعلمة	الفئة	النسبة
	الجنس	انثى	%33,6
		ذكر	%66,4
	العمر	اقل من (25) سنة	%0,9
		من 25-34	%21,3
		من 35-44	%46,7
		من 45 فما فوق	%31,1
	المؤهل العلمي	دبلوم	%7,4
		بكالوريوس	%67,2
		ماجستير	%11,5
		دكتوراه	%13,9
	سنوات الخبرة	اقل من (5) سنوات	%21,3
		من 5-10 سنوات	%19,7
		من (10) سنوات فأكثر	%59

شكل رقم (١) متغير الجنس

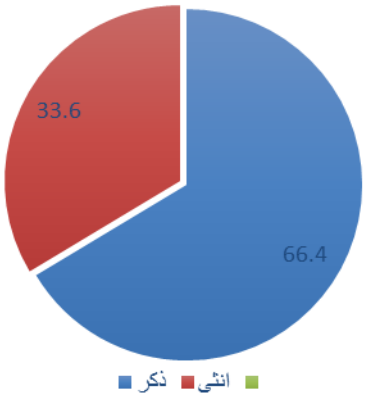

شكل رقم (٢) متغير العمر

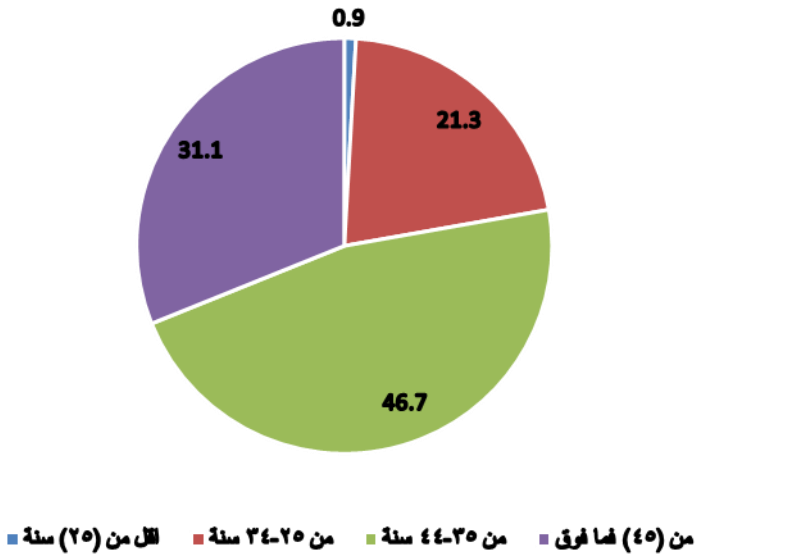

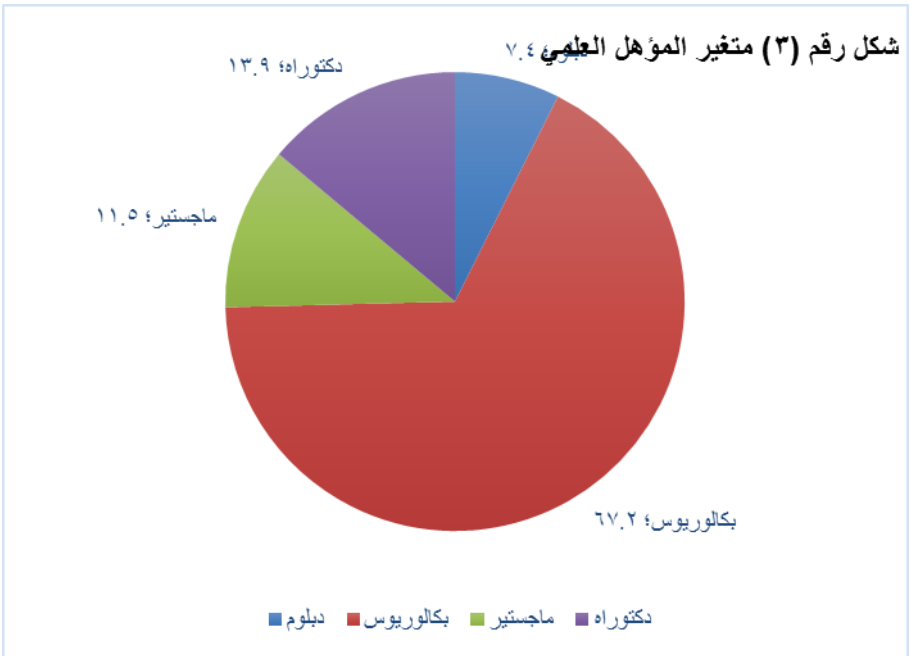

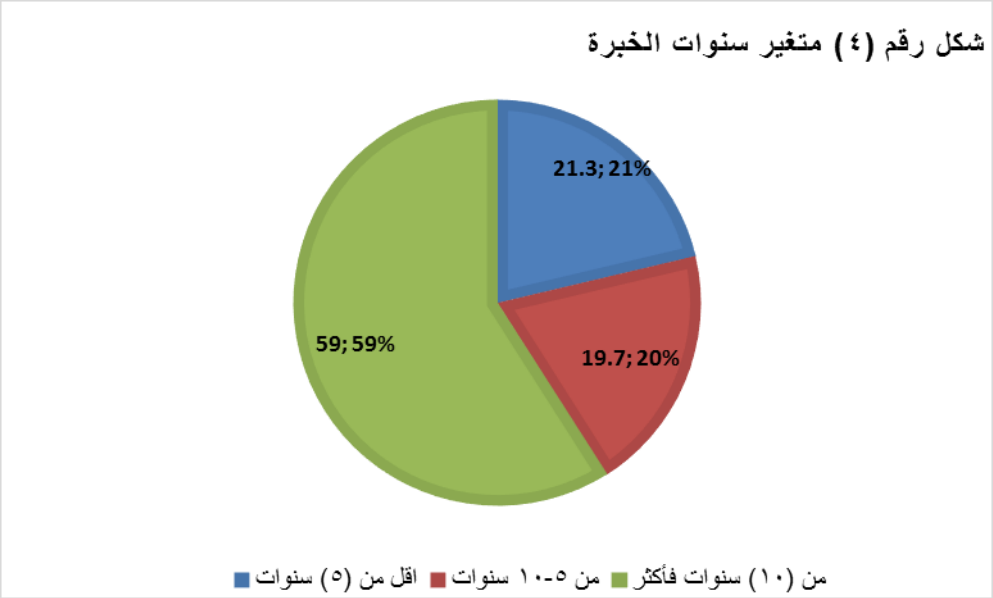

الجدول رقم (2) يبين المستوى المعرفي للعينة بموضوع الدراسة

ت	السؤال	الخيارات	النسبة	النتائج
1	هل تمتلك معرفة باهداف التنمية المستدامة؟	نعم	%73.8	جاءت النتائج بنسبة عالية متوافقة مع معرفة العينة بأهداف التنمية المستدانة
		لا	%26,2	
2	اذا كان الجواب نعم، فما هو مصدر معلوماتك؟	وسائل الاعلام	%10,7	
		دورات تدريبية	%32	
		شبكة الانترنت	%22,1	
		خبرات سابقة	%14,8	
		اخرى	%20,5	
3	ماهي برأيك المجالات التي يمكن ان تؤثر فيها برامج الرخصة لتحقيق التنمية المستدامة؟	تحسين جودة التعليم	%54,1	جاءت النتائج بأعلى نسبة تثبت بأن مشروع رخصة مهنة التدريس تسهم في تحسين جودة التعليم
		تحسين جودة التربية	%11,5	
		تعزيز المساواة والشمولية	%7.4	
		تحقيق تعليم مستدام	%22,1	
		اخرى	%4,9	

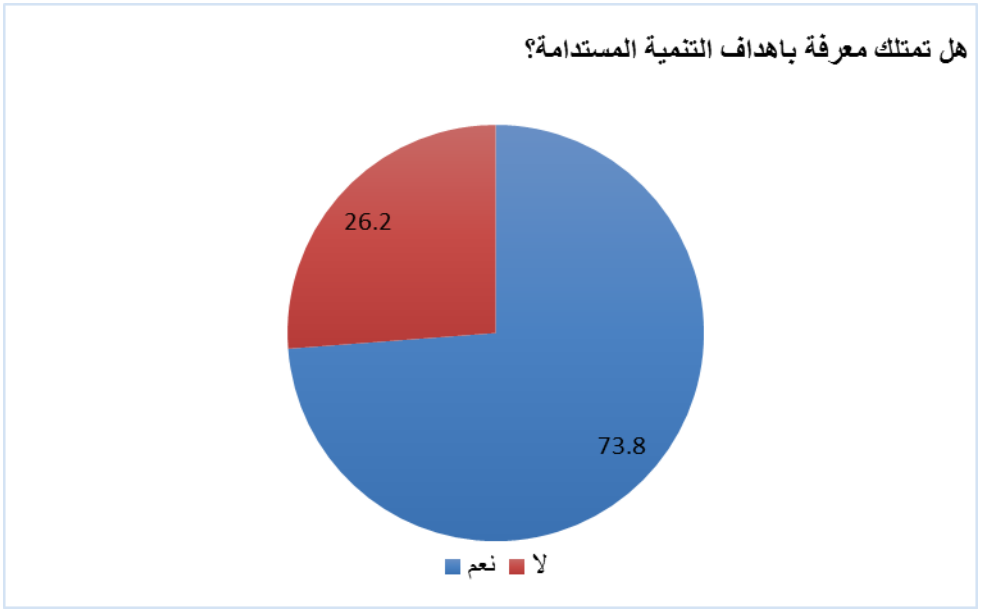
هل تمتلك معرفة باهداف التنمية المستدامة؟
26.2
73.8
نعم
لا

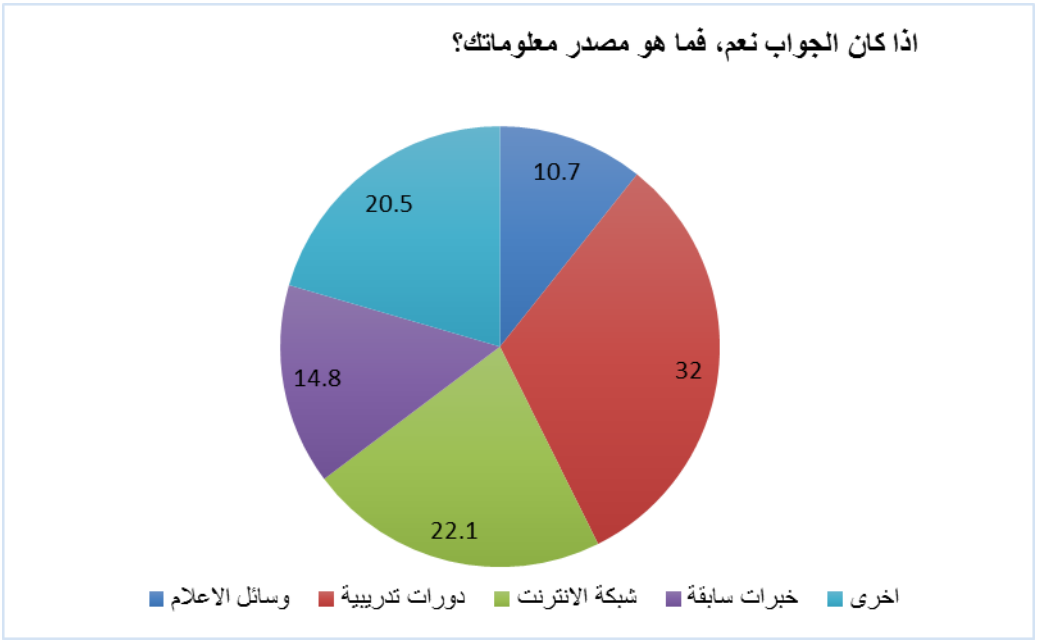
اذا كان الجواب نعم، فما هو مصدر معلوماتك؟
10.7
32
22.1
14.8
20.5
وسائل الاعلام
دورات تدريبية
شبكة الانترنت
خبرات سابقة
اخرى

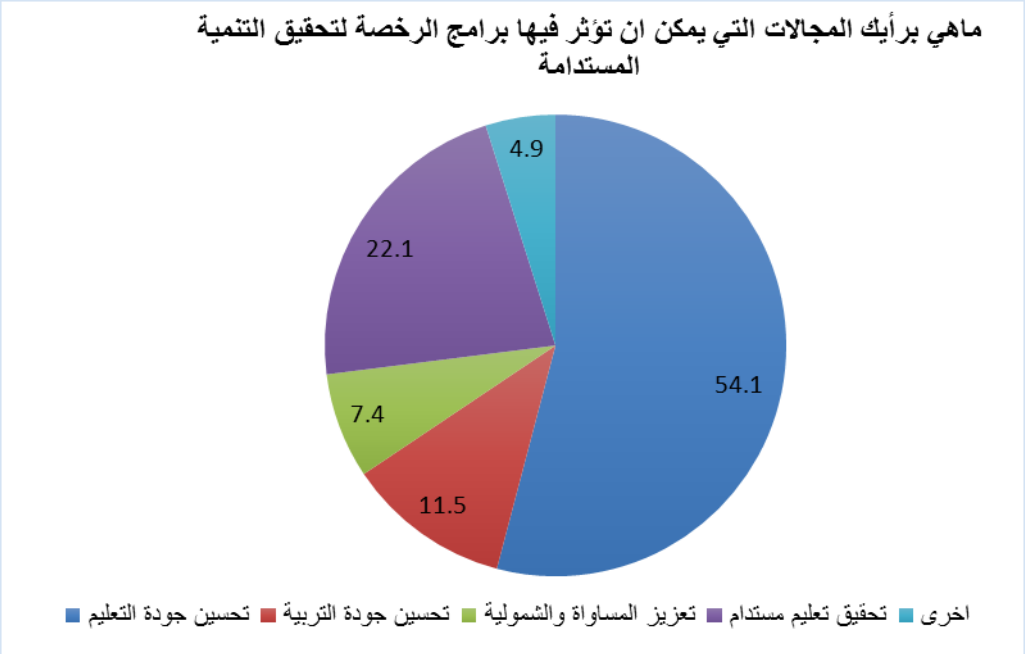

3- اداة الدراسة:

استند الباحث في محور اجابته الى اسئلة مشكلة البحث على اداة لدراسة ميدانية تمثلت بتصميم استبانة اشتملت على (19) فقرة موزعة على ثلاثة اجزاء، بدأت بتوجيه رسالة الى عينة البحث تضمنت عنوان الدراسة وأهميتها والتعريف بمشروع رخصة مهنة التدريس والتنمية المستدامة، فضلا عن ارشادات بكيفية ملء حقول الاستبانة مع التأكيد على ان الغاية منها لاغراض البحث فقط.

الجزء الاول: البيانات الشخصية وتضمنت(4) فقرات (الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخدمة).

الجزء الثاني: تضمن (3) فقرات اختيار من متعدد حول مدى المعرفة باهداف التنمية المستدامة، وما هي المجالات التي يمكن ان تؤثر فيها برامج الرخصة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

الجزء الثالث: تضمن (12) فقرة موزعة على ثلاثة محاور لكل محور (4) فقرات، وأعتمد الباحث على مقياس ليكرد الخماسي على وفق الاجابات الاتية (لا اوافق بشدة، لا اوافق، محايد، اوافق، اوافق بشدة).

المحور الاول: دور رخصة مهنة التدريس في تحسين جودة التعليم، وكان الهدف لقياس أثر تطبيق مشروع رخصة مهنة التدريس على تحسين مهارات المعلمين ومن ثم جودة العملية التعليمية.

المحور الثاني: مشروع رخصة مهنة التدريس ودوره في تمكين المعلمين، وكان الهدف لقياس مدى تأثير رخصة التدريس في تمكين المعلمين وتعزيز كفاءتهم الشخصية والمهنية.

المحور الثالث: رخصة مهنة التدريس ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، إذ كان الهدف منه لقياس تقييم أهمية الدور الذي تؤديه رخصة مهنة التدريس في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، لاسيما في أهداف التعليم الجيد، والمساواة، والعمل اللائق.

4- صدق اداة الدراسة وثباتها:

يقصد بصدق الاداة هو التأكد من انها تقيس ما وضعت لقياسه، فضلا عن التأكد من جودة تصميمها ووضوح عباراتها بحيث تكون مفهومة وغير مبهمة، مع تضمينها لجميع العناصر التي تسهم في دقة تحليل النتائج، وقد اجرى الباحث تقويما للاستبانة بأن عرضها على ثلاثة من المختصين في العلوم التربوية والنفسية من الخبراء في مجال البحوث التربوية وبناء وتصميم الاختبارات، وقد ابدى هؤلاء الخبراء ملاحظات بسيطة بعد مراجعة الاستبانة والتأكد من صحة تصميمها ووضوح صياغة اسئلتها، مما دفع لباحث الى الاخذ بها والتعديل عليها، ومن باب الحرص على صدق الاستبانة فقد اجراء الباحث تغذية راجعة بان عرضها على (28) معلماً ومعلمة ممن لديهم تفاوت في سنوات الخدمة فجاءت الاستجابات مشجعة بان الاستبانة واضحة وبسيطة ومناسبة للعينة المستهدفة.

وللتحقق من معامل الثبات للاداة استخدم الباحث برنامج (spss) على وفق طريقة (كرونباخ الفا) على جميع محاور الاستبانة الثلاث بفقراتها الاحدى عشرة إذ ظهرت النتيجة بأن معامل الثبات بلغ 86% وهي نسبة جيدة جدا من ناحية الاتساق، وبذلك يمكن الوثوق بها واعتماد نتائجها في اعطاء الدراسة الاهمية القصوى ضمن اولويات مشاريع الوزارة وتطبيق المشروع كأحد المشاريع التي تحقق اهداف التنمية المستدامة.

جدول رقم (3)
يبن معامل الثبات لجميع محاور الاستبانة بحسب نتائج برنامج spss على وفق مقياس (كرونباخ الفا)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,860	11

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	100	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	100	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها والتوصيات

المحور الأول: دور رخصة مهنة التدريس في تحسين جودة التعليم

تعد رخصة مهنة التدريس أداة أساسية ومؤثرة في تحسين جودة التعليم، حيث إنها تسهم في تأهيل المعلمين وتطوير مهاراتهم بما يلبي احتياجات البيئة التعليمية المتجددة. عند تحليل نتائج الاستبانة، ظهر أن المتوسط الحسابي للإجابات المتعلقة برفع جودة التعليم بلغ 4.03، مما يعكس توافقاً عاماً بين المشاركين حول أهمية هذه الرخصة في تعزيز جودة التعليم. وبالنظر إلى الانحراف المعياري، الذي بلغ 0.74، يمكن استنتاج أن الإجابات كانت مستقرة ومتقاربة بشكل كبير، وهذا مما يدل على اتفاق واضح بين المشاركين، وهو ما عززه معامل الاختلاف الذي بلغ 18.48%، علاوة على ذلك أظهرت النسب التفصيلية أن 81% من المشاركين أكدوا موافقتهم (سواء "أوافق" أو "أوافق بشدة") على أن الرخصة تسهم في تحسين جودة التعليم، بينما أشارت نسبة 17% من المشاركين إلى حيادهم. وبالتالي، يمكن القول إن غالبية المشاركين يرون أن الرخصة أداة فعّالة لتحسين الأداء التعليمي، مع الإشارة إلى وجود فئة محايدة قد تكون بحاجة إلى مزيد من التوعية حول الأثر الفعلي

لهذه الرخصة.أما فيما يتعلق بالبرامج التدريبية المرتبطة بالرخصة، فقد ظهرت نتائج إيجابية للغاية. حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات حول تأثير البرامج التدريبية 4.14، مع انحراف معياري قدره 0.77، مما يعكس رضا عامّاً وثباتاً نسبيّاً في الآراء. ومن الجدير بالذكر أن 89% من المشاركين أكدوا فعالية هذه البرامج في تحسين كفاياتهم التعليمية، في حين أن النسبة المحايدة اقتصرت على 8% فقط. بناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج بأن البرامج التدريبية تعد عنصراً رئيسياً في نجاح هذه الرخصة، رغم وجود فرصة لتحسين تصميم هذه البرامج لتناسب احتياجات جميع الفئات، خاصة تلك التي أبدت حيادية.وفيما يتعلق بالسؤال حول مدى ضمان حصول المعلمين على المهارات التدريسية المطلوبة عند اعتماد الرخصة، أظهرت البيانات أن 69% من المشاركين أيدوا هذا الطرح، بينما بلغت النسبة المحايدة 23%، وهو ما يعكس تفاوتاً في الثقة بأثر الرخصة، الأمر الذي يجعلنا بحاجة إلى توفير أمثلة عملية وتجارب ملموسة تظهر هذا الأثر بشكل واضح.

المحور الثاني: مشروع رخصة مهنة التدريس ودوره في تمكين المعلمين

لا شك أن تمكين المعلمين يعد هدفاً رئيسياً لأي نظام تعليمي متقدم، وقد جاءت نتائج الاستبانة لتظهر الدور المحوري الذي تؤديه رخصة مهنة التدريس في هذا الصدد. فقد بلغ المتوسط الحسابي للإجابات حول تمكين المعلمين 4.03، مما يشير إلى توافق ملحوظ بين المشاركين حول قدرة الرخصة على تحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، فإن الانحراف المعياري الذي بلغ 0.89، ومعامل الاختلاف الذي وصل إلى 23.66%، يعكسان وجود تباين طفيف في الآراء، ربما بسبب اختلاف البيئات التعليمية أو الاحتياجات المهنية بين المشاركين.وبتحليل النسب، نجد أن 92% من المشاركين أيدوا أن الرخصة تعزز تمكينهم بشكل مباشر، سواء على المستوى المهني أو الشخصي. وهذا يظهر بوضوح أن الرخصة تساعد في بناء الثقة لدى المعلمين، وتسهم في تعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات. فضلا عن ذلك، أشار 86% من المشاركين إلى أن الرخصة تتيح لهم فرصاً لتطوير مهاراتهم القيادية، مما يعزز من استعدادهم لتولي أدواراً قيادية في مؤسساتهم التعليمية. ورغم هذه النتائج الإيجابية، فإن النسب المحايدة التي تراوحت بين 6% و11% تشير إلى وجود حاجة لتوفير مزيد من الدعم أو البرامج المتخصصة التي تستهدف تطوير هذه المهارات بشكل أعمق.

وفيما يتعلق بفرص التفاعل وتبادل الخبرات بين المعلمين، أظهرت النتائج أن 85% من المشاركين يرون في الرخصة أداة تعزز من فرص التواصل والتعلم التعاوني. ومع ذلك، فإن النسبة المحايدة البالغة 13% تعكس أهمية تعزيز هذه الفرص من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات تتيح للمعلمين تبادل الأفكار والخبرات بشكل منتظم.

المحور الثالث: رخصة مهنة التدريس ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي تسعى الأنظمة التعليمية لتحقيقها. وقد أظهرت الاستبانة دور رخصة مهنة التدريس في تحقيق هذه الأهداف، خاصة في مجالات "التعليم الجيد" و"العمل اللائق". فقد بلغ المتوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بتحقيق "التعليم الجيد" 3.78، مع انحراف معياري قدره 0.89، مما يعكس تفاوتاً نسبياً في الإجابات. أما فيما يتعلق بـ "العمل اللائق"، فقد كان المتوسط 4.14، مما يدل على رضا عام كبير بين المشاركين عن دور الرخصة في تحسين ظروف العمل.وبالنظر إلى النسب التفصيلية، نجد أن 81% من المشاركين أكدوا أن الرخصة تسهم في تحقيق التعليم الجيد، بينما أشارت نسبة 18% إلى حيادهم، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من التوضيح حول العلاقة المباشرة بين الرخصة وأهداف التنمية المستدامة. أما بالنسبة لـ "العمل اللائق"، فقد أيد 86% من المشاركين دور الرخصة في تحسين فرص العمل وظروفه، مما يعكس تأثيرها الإيجابي على حياة المعلمين المهنية.

وتبعا لما تقدم يمكن القول بأن الترابط القوي بين محاور الاستبانة الثلاثة. يؤكد تأثير الرخصة على تحسين جودة التعليم ينعكس بشكل مباشر على تمكين المعلمين، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذلك لأن النسب المرتفعة (81%-89%) لتحسين جودة التعليم أظهرت أن الرخصة والبرامج التدريبية المصاحبة لها تعزز الأداء التعليمي بشكل كبير. والإجماع الكبير (85%-92%) لتمكين المعلمين يعكس أهمية الرخصة كأداة لتعزيز الكفاءة المهنية والشخصية. والنتائج الإيجابية (81%-86%) تحقيق الاستدامة تؤكد أن الرخصة تسهم في تحقيق التعليم الجيد والعمل اللائق، مع الحاجة لتعزيز الوعي بين المشاركين حول علاقتها بأهداف أخرى مثل المساواة.

وفي الختام يمكن القول بالاستناد إلى النتائج المتحققة من الاستبانة، أن رخصة مهنة التدريس تعد أداة شاملة تسهم في تحسين جودة التعليم، تمكين المعلمين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات والمقترحات

1- تعزيز التوعية من خلال تنظيم حملات وورش عمل لتوضيح العلاقة بين الرخصة وأهداف التنمية المستدامة، مثل التعليم الجيد والعمل اللائق.

2- تطوير البرامج التدريبية عن طريق تصميم برامج متخصصة تلبي احتياجات الفئات المحايدة وتعزز من فرصهم للاستفادة الكاملة من الرخصة.

3- تعزيز فرص التفاعل من خلال إنشاء منصات تفاعلية تتيح للمعلمين تبادل الخبرات والتعلم التعاوني.

4- التقييم المستمر عن طريق اعتماد آليات دورية لتقييم تأثير الرخصة وبرامجها التدريبية، مع تطويرها بناءً على التغذية الراجعة.

5- ضرورة الاهتمام بمشروع رخصة مهنة التدريس والتوعية باهميتها في تطوير اداء المعلمين لنضمن التحقيق الامثل لاهداف التنمية المستدامة.

6- الاهتمام الخاص بالبرنامج التدريبي المتكامل لمشروع الرخصة بما يتناسب ومعايير معلم القرن الحادي والعشرين.

7- حث الباحثين التربويين على دراسة مشروع رخصة مهنة التدريس ونقل تجارب الدول المتقدمة بهذا الصدد التي طبقت هذا المشروع وثبت نجاحه.

8- وضع برنامج اختبارات مقنن بضوابط واجراءات ترفع من تصنيف مشروع رخصة مهنة التدريب واعتماده كمعيار وشرط اساسي للحصول على الترخيص بمزاولة مهنة التدريس.

9- وضع تصور واضح لاهم التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق هذا المشروع في العراق.

10- سن القوانين وأصدار التعليمات الخاصة برخصة مهنة التدريس وحث اصحاب القرار على الاسراع في ذلك.

11- اعتماد برنامج رخصة مهنة التدريس كشرط اساسي من شروط التعيين ضمن الملاك التربوي لوزارة التربية، لان هذا المشروع كفيل بخلق ميزة تنافسية تؤدي الى تحسين اداء المعلمين ومن ثم العملية التعليمية ككل.

12- التأكيد على ضرورة الحصول على اعتراف أكاديمي رسمي من المنظمات العالمية المعنية في شؤون التربية والتعليم (اليونسكو) وعمل شراكات معها لتطبيق اعلى معايير الجودة.

المراجع:

1- القرآن الكريم
2- البدري: احمد، أهم مصطلحات التدريب (برنامج تدريبي)، من اصدار البورد العربي للاستشارات والتدريب (2017م).
3- غانم: سمر خيري، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي، منشورات مكتبة بورسيبا، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية (د ت).
4- الحربي: سلطان بن علي بن خلف و المنيع: منيع بن عبد العزيز، تصور مقترح لنظام رخصة التدريس لمعلمي التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (61)، الجزء الثاني، (المملكة العربية السعودية 2015م).
5- حمدان: محمد، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، (عمان 2007م).
6- الزهراني: اميرة سعد، دور الرخصة المهنية في تطوير أداء المعلم من وجهة مظر معلمات العلوم بمدينة مكة المكرمة، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية، العدد (21)، (جامعة تعز 2022م).
7- سويلم: محمد محمد غنيم، الترخيص المهني للمعلم في مصر: رؤية مقترحة في ضوء بعض الخبرات العالمية، مجلة التربية، العدد (34)، كلية التربية، (جامعة قناة السويس 2-11م).
8- شحاتة: حسن وآخرون، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، (القاهرة 2003م).
9- شرير: رندة عيد و المصري: مروان وليد، تصور مقترح لتطوير عملية الترخيص لمزاولة مهنة التعليم بفلسطين في ضوء التجارب الاقليمية والعالمية المعاصرة، مجلة جامعة الاقصى للعلوم الانسانية، المجلد (11)، العدد (1)، (غزة 2017م).
10- الطنيجي: فيصل عبيد احمد عبيد المؤذن، اثر برنامج مقترح لتنمية المعرفة المهنية في اكساب معلمي دولة الامارات العربية المتحدة لمعايير رخصة التدريس، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات العليا، (الجامعة الاردنية 2008م).
11- الغثبر: نهى بنت سليمان حمد، معوقات تطبيق الرخصة المهنية لمعلم التعليم العام في المملكة العربية السعودية، والمجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، المجلد (2)، العدد (3)، (جامعة الملك سعود 2020م).
12- غنيم: صلاح الدين عبد العزيز، دور الاكاديمية المهنية للمعلمين في تحقيق المعايير الدولية للجودة الشاملة لتدريب المعلمين، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الاول المجلس الوطني للتدريب، (شرم الشيخ 2017م).
13- محمد: فايزة، نموذج مقترح لبناء معايير التنمية المهنية لدى معلم التربية الفنية، منشورات جمعية امسيا مصر، مديرية الشؤون الاجتماعية، (الجيزة 2014م).
14- محمد: نهال عبد القادر، تصور مقترح لتطوير أداء المعلمين والمعلمات في ضوء المعايير المعتمدة للرخصة المهنية (الكفايات)، المجلة العلمية، العدد (43)، الاصدار الثاني، الجزء الاول، كلية اللغة العربية باسيوط، (جامعة الازهر 2024م).
15- محمد: هنادي مختار، برنامج مقترح لرفع الكفاءة الوظيفية للطالب والمعلم (تحت الاعداد) في ضوء مفاهيم التنمية الشاملة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/قسم التربية الفنية، (جامعة عين شمس 2010).

16- المطيري: طلال سعد، اراء المعلمين تجاه رخصة مزاولة مهنة التدريس، مجلة العلوم التربوية، العدد الرابع، الجزء الثاني، (الكويت2017م).
17- المفرج: بدرية وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في اعداد المعلم وتنميته مهنيا، وزارة التربية، (الكويت 2007م).
18- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم 2022- 2031م، جمهورية العراق.
19- تقرير رئيسة مجموعة الامم المتحدة للتنمية المستدامة- مكتب التنسيق الانمائي في العراق للعام 2023م التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي/ الامم المتحدة (على شبكة الانترنت iraq.un.org/ar/232799).
20- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013م، منشورات اليونسكو، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
21- هيئة تقويم التعليم والتدريب، ضوابط الرخص المهنية للوظائف التعليمية، (المملكة العربية السعودية 2021).
22- https://ar.gov-civ-guarda.pt/brundtland-report p:16

الملحق: جدول استبانة لثلاث محاور
(التكرارات، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، معامل الانحراف)

	تسلسل السؤال	المحور الاول: دور رخصة مهنة التدريس في تحسين جودة التعليم				المحورالثاني: مشروع رخصة مهنة التدريس ودوره في تمكين المعلمين				المحور الثالث: رخصة مهنة التدريس ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.		
		1. انت كمعلم هل تعتقد أن رخصة مهنة التدريس تسهم في رفع مستوى التعليم الذي تقدمه؟	2- هل تسهم البرامج التدريبية المقترحة لرخصة مهنة التدريس في تطوير كفاياتك التعليمية؟	3- الى أي مدى تتفق أن حصول المعلمين على رخصة مهنة التدريس يضمن أنهم يمتلكون المهارات التدريسية المطلوبة؟	4- كيف تقيم المشروع المقترح على وفق البرامج التدريبية التي تقدمها رخصة مهنة التدريس في تحسين الأداء التعليمي؟	1. هل تشعر أن برامج رخصة مهنة التدريس تسهم في تعزيز تمكين المعلمين؟	2- هل تعتقد أن مشروع رخصة مهنة التدريس يوفر لك الفرص اللازمة لتطوير مهاراتك القيادية؟	3- هل توفر البرامج التدريبية المقترحة لرخصة مهنة التدريس فرصًا للتفاعل مع معلمين آخرين لتبادل الخبرات؟	4- إلى أي مدى سوف يساعدك مشروع رخصة مهنة التدريس في تحسين قدرتك على التعامل مع التحديات التي تواجهك اثناء التدريس؟	1. كيف ترى دور مشروع رخصة مهنة التدريس في تحقيق هدف "التعليم الجيد" من أهداف التنمية المستدامة؟	2- هل تعتقد ان مشروع رخصة مهنة التدريس تسهم في تحقيق هدف "العمل اللائق " وتعزيز فرص العمل للمعلمين؟	3- هل تعتقد ان مشروع رخصة مهنة التدريس يساعد في تحقيق هدف "المساواة بين الجنسين " في القطاع التعليمي؟
اوافق بشدة	العدد	25	30	19	17	17	25	28	21	18	22	21
	النسبة المئوية	25%	30%	19%	17%	17%	25%	28%	21%	18%	22%	21%
اوافق	العدد	56	59	50	50	75	61	57	63	63	64	56
	النسبة المئوية	56%	59%	50%	50%	75%	61%	57%	63%	63%	64%	56%
محايد	العدد	17	8	23	28	6	11	13	15	18	12	19
	النسبة المئوية	17%	8%	23%	28%	6%	11%	13%	15%	18%	12%	19%
لا اوفق	العدد	1	1	6	3	1	2	2	1	1	2	3
	النسبة المئوية	1%	1%	6%	3%	1%	2%	2%	1%	1%	2%	3%
لا اوافق بشدة	العدد	1	2	2	2	1	1	0	0	0	0	1
	النسبة المئوية	1%	2%	2%	2%	1%	1%	0%	0%	0%	0%	1%
الوسط الحسابي		4.03	4.14	3.78	3.77	4.06	4.07	4.11	4.04	3.98	4.06	3.93
الانحراف المعياري		0.7410	0.7618	0.8897	0.8349	0.5970	0.7246	0.6913	0.6312	0.6321	0.6453	0.7779
معامل الاختلاف		18.3874	18.4019	23.5375	22.1466	14.7042	17.8044	16.8200	15.6235	15.8829	15.8939	19.7934